مركز حمورابي

هـل تفضل الصين هاريـس أم ترامب؟يرى الاستراتيجيون الصينيـون اختلافاً محدوداً بين الاثنين

هل تفضل الصين هاريس أم ترامب؟يرى الاستراتيجيون الصينيون اختلافاً محدوداً بين الاثنين

بقلم: وانغ جيسي، هو ران، وتشاو جيانوي
ترجمة: صفا مهدي عسكر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

2 تشرين الثاني 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

في الأسابيع الأخيرة حظيت الأحداث المرتبطة بموسم الانتخابات الرئاسية الأمريكية باهتمام عالمي واسع. فقد بدأت الدول، حتى قبل حلول الصيف، في تقييم الآثار المحتملة لعودة الرئيس السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، مقابل ما قد يعنيه حصول الرئيس جو بايدن على فترة ثانية. هاتان الاحتمالان تعكسان رؤى مختلفة بوضوح حول الجغرافيا السياسية ومستقبل الدور الأمريكي على الساحة الدولية.

ثم جاءت فترة تسعة أيام غير عادية في تموز، حين تعرض ترامب لمحاولة اغتيال، وأعلن بايدن فجأة عدم نيته الترشح لولاية ثانية، مما أدى إلى تغير كبير في المنافسة الرئاسية لكلا الحزبين وزيادة حالة عدم اليقين حول مستقبل الولايات المتحدة. العديد من الدول ترى الآن أن هناك تبايناً صارخاً بين احتمالية استمرار سياسة بايدن الخارجية الدولية تحت قيادة محتملة لكمالا هاريس، ونهج انعزالي أكثر وضوحاً تحت قيادة ترامب مع نائبه ج. د. فانس.

أما في الصين فالتقييم مختلف قليلاً. قبل ثماني سنوات، تبنت إدارة ترامب الأولى نهجاً أكثر عداءً تجاه الصين، مما أثار دهشة الكثيرين هناك؛ حيث لم تعد الولايات المتحدة ترى الصين شريكاً تجارياً أو منافساً تقليدياً بل اعتبرتها "قوة تعديلية" وتهديداً استراتيجياً. الأكثر لفتاً للنظر أن إدارة بايدن، رغم اختلافها في النبرة، قد عززت هذا النهج بل واتخذت مواقف أكثر صرامة في بعض القضايا. هناك إجماع حزبي ناشئ في واشنطن على ضرورة التعامل مع الصين كخصم رئيسي، فيما يدعو بعض المحللين لاعتماد مقاربة تشبه الحرب الباردة. ومن منظور المراقبين الصينيين، لا يبدو أن الحزبين الأمريكيين يقدمان نهجاً مختلفاً جذرياً تجاه بلادهم، بل يعكسان توجهًا عامًا تطور مؤخرًا ويتأثر بشدة بالسياسات الداخلية للولايات المتحدة. ومع أن العديد من المراقبين الصينيين لا يتوقعون تغييراً كبيراً في السياسة الأمريكية تجاه الصين، إلا أنهم يحاولون فهم أي من توجهات التحليل الأمريكي الحالية قد يسود في النهاية.

اللعب للجمهور المحلي

نظرًا للهيكل السياسي في الصين والتحكم الحكومي الوثيق بالرأي العام، من الصعب فهم كيف تقيم القيادة في بكين النقاشات الأمريكية حول الصين. مع ذلك، يمكن استخلاص بعض النقاط العامة حول العوامل التي

Wang Jisi, Hu Ran, and Zhao Jianwei, Does China Prefer Harris or Trump? Why Chinese Strategists See Little Difference Between the Two, FOREIGN AFFAIRS, August 1, 2024

يعتبرها الكثيرون في الصين دافعة لهذا النقاش. أولاً، غالبًا ما تعكس السياسات الخارجية للدول توجهاتها الداخلية، ويبدو أن هذا ينطبق بشكل خاص على الولايات المتحدة؛ إذ يمكن أن تمتد النقاشات المحلية إلى الشؤون الخارجية، وقد ظهر هذا بوضوح في طريقة تعامل واشنطن مع الصين.

شعار ترامب "أمريكا أولاً" وشعار بايدن "سياسة خارجية من أجل الطبقة الوسطى" يعكسان بوضوح الترابط بين السياسة الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة. فعقب تولي ترامب السلطة، شكلت الانقسامات السياسية المحلية سياسته الخارجية، خاصةً تجاه الصين، حيث عكست نهجه استجابةً لمخاوف الناخبين بشأن العولمة والهجرة. ولذا، اتبعت إدارته سياسات لزيادة الحواجز التجارية، وتقييد الهجرة، وتقليل انخراط الولايات المتحدة في المنظمات الدولية، مركزة على المصالح الاقتصادية والأمن القومي. ومع ذلك، حددت إدارة بايدن أيضًا أن قراراتها في السياسة الخارجية تهدف إلى مراعاة مصالح الناخبين وتحقيق ازدهار الأمريكيين على المستوى الدولي. وعلى الرغم من اختلاف التوجهات بين الإدارتين، تشترك سياستا بايدن وترامب في اعتبارات سياسية مماثلة، مثل السعي لإعادة توازن السياسات الصناعية والقواعد الاقتصادية العالمية لصالح الداخل.

السمة الثانية للسياسة الخارجية الأمريكية هي الدور المتنامي للصين فيها؛ فعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي تثيره قضايا مثل الصراع بين روسيا وأوكرانيا وحرب إسرائيل** ضد حماس، تبقى الصين محور الاستراتيجية العالمية في واشنطن. ويدعو العديد من الاستراتيجيين الأمريكيين إلى تكثيف التركيز على آسيا، حيث يرى بعض المحللين أن السياسات الأمريكية، في ظل الإدارات المتعاقبة، لم تتعامل بفعالية كافية تجاه الصين وآسيا. وبالتزامن مع ذلك، أصبحت السياسة الأمريكية تجاه الصين محورية في السباق الرئاسي الأمريكي؛ إذ يسعى كلا الحزبين إلى تبني خطاب أكثر صرامة بشأن تقليص دور الصين العالمي. إن هذا يشير إلى سمة أخرى للنقاش الأمريكي حول الصين: ففي السياق السياسي الأمريكي الحالي، لا يمكن للتقسيم التقليدي بين المعتدلين والمتشددين أن يعكس تعقيدات تصورات الولايات المتحدة تجاه الصين. ونظراً للإجماع الحزبي الواسع على أن الصين تمثل تحدياً كبيراً، من الأكثر فائدة تحليل نطاق وجهات النظر السياسية التي ظهرت ضمن هذا الرأي العام.

مناقشة ثلاثية الأبعاد

عند النظر من بعيد يمكن تقسيم الاستراتيجيين الأمريكيين الذين يتناولون الشأن الصيني إلى ثلاث مدارس رئيسية.

** لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل راي وأفكار المؤلف.

المدرسة الأولى قد تُسمى "محاربو الحرب الباردة الجدد". يعتقد أعضاء هذه المجموعة أن التنافس بين الولايات المتحدة والصين هو لعبة صفرية، مما يعني أن مكسب أحد الطرفين يأتي على حساب الآخر. يرون أن واشنطن وبكين في خضم حرب باردة تتطلب استراتيجيات أكثر عدوانية من الولايات المتحدة. كما أشار ماث بوتينجر، نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، ومايك غالاغر، النائب السابق في الكونغرس، في مقال لهما في *فورين أفيرز*، إلى أن "التنافس مع الصين يجب أن يُفوز به، وليس أن يُدار". وقد استندوا إلى نموذج الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان، الذي جعل مواجهة التهديد السوفيتي أولوية قصوى لتحقيق النصر في الحرب الباردة.

المدرسة الثانية يمكن وصفها بـ"مديري المنافسة". تختلف هذه المدرسة عن محاربي الحرب الباردة الجدد في أنها تؤمن بأن التنافس بين الولايات المتحدة والصين ليس لعبة صفرية. لذلك، تعتبر أنه من الضروري وضع استراتيجية للتعايش مع الصين. يمكن إرجاع الأصول الفكرية لهذه المدرسة إلى مقال كتبه كيرت كامبل وجيك سوليفان في *فورين أفيرز* عام 2019، حيث جادلوا بأن المنافسة مع الصين هي "حالة يجب إدارتها بدلاً من كونها مشكلة ينبغي حلها". ويدعون إلى بدء المنافسة مع الصين، تليها عروض للتعاون، وهو ما عبر عنه أيضًا راش دوسي، الذي شغل منصب نائب المدير الأول لشؤون الصين في مجلس الأمن القومي.

المدرسة الثالثة قد تُسمى "المتعاطفون". على الرغم من اتفاقهم مع المدارس الأخرى في عدم إعجابهم بالنظام السياسي في الصين وتأثيرها العالمي، فإن هذه المجموعة تشعر بالقلق من أن المنافسة قد تؤدي إلى مواجهة. تعتبر الأكاديميتان جيسيكا تشين وايس وجيمس ستاينبرغ من الشخصيات البارزة في هذه المدرسة، حيث يعارضان فكرة خوض حرب باردة مع الصين لأنها تحمل مخاطر كبيرة. في رأيهما، فإن السعي لتحقيق النصر من خلال الضغط قد يعزز الحكم الاستبدادي بدلاً من تقويضه، لذلك يجادلان بأن من مصلحة كل من بكين وواشنطن تقليل مخاطر الحرب والتعاون في قضايا مشتركة مثل تغير المناخ والصحة العامة.

على الرغم من اختلاف وجهات النظر، تتفق المدارس الثلاث على أن الصين تمثل تحديًا كبيرًا للولايات المتحدة، وتؤكد على ضرورة وجود أسس ثنائية الحزب للسياسة الأمريكية تجاه الصين لتكون ناجحة. ومع ذلك، لا يوجد رأي سائد في واشنطن حول أي من هذه المناهج هو الأكثر فعالية، أو أي جانب من التحديات، سواء كان سياسيًا أو عسكريًا أو اقتصاديًا، هو الأكثر أهمية. بالنسبة لبكين، يعني هذا النقاش غير المستقر أهمية فهم تأثير هذه المقاربات المختلفة على السياسات الأمريكية وكيف يمكن أن تشكل الإدارة القادمة.

استراتيجيات مختلفة و أهداف متشابهة

قد يتساءل الأمريكيون عما إذا كانت الصين تفضل إدارة هاريس أو فترة رئاسية ثانية لترامب، أو بشكل أوسع، عما إذا كانت تفضل الديمقراطيين أو الجمهوريين. فعلى سبيل المثال، في عام 1972، أخبر الزعيم الصيني ماو تسي تونغ الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بأنه يفضل اليمين السياسي في الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. ورغم أن ماو لم يذكر سبب هذا التفضيل، فإنه يبدو أنه كان يرى أن قادة اليمين، مثل نيكسون،

يهتمون أكثر بالمصالح الاقتصادية والأمنية لبلدانهم، بينما يميل السياسيون على اليسار إلى اتخاذ قراراتهم بناءً على الأيديولوجيا والقيم السياسية.ومع ذلك، يصعب الحكم على ما إذا كان الديمقراطيون أو الجمهوريون قد قدموا مساهمة أكبر في العلاقات الأمريكية الصينية. فبينما كان نيكسون، وهو جمهوري، هو أول من أجرى اتصالات مع الصين، قرر الرئيس جيمي كارتر، وهو ديمقراطي، إقامة علاقات دبلوماسية مع بكين. منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، تولى الرئاسة في الولايات المتحدة سبعة رؤساء ديمقراطيين وسبعة جمهوريين، وقد حدثت اختراقات وأزمات كبيرة في العلاقات الثنائية تحت إدارات كلا الحزبين.

تظل نفس الحالة من عدم اليقين قائمة في تقييم الصين للحزبيين اليوم. عندما تولى ترامب الرئاسة في عام 2017، كان قلقه الأساسي بشأن الصين هو العجز التجاري الضخم، واعتُبر العجز، إلى جانب تفوق الصين التكنولوجي، قضية أمن قومي. لم تكتفِ إدارة ترامب بتصنيف الصين كـ"قوة مراجعة" و"منافس استراتيجي"، بل اعتبرت الحزب الشيوعي الصيني تهديدًا لنمط الحياة الأمريكي و"للعالم الحر". من خلال إطلاق نهج عدائي وغير متسق يسمى "التعامل الحكومي الشامل"، سعت الإدارة إلى منافسة الصين ومواجهتها في جميع القضايا تقريبًا.

بدأت إدارة ترامب بحملات فرض الرسوم الجمركية العقابية على الواردات الصينية، ثم وسعت حملتها لتشمل زيادة التدقيق والقيود على الاستثمارات الصينية، وتضييق ضوابط تصدير التكنولوجيا المتقدمة، واتخاذ إجراءات مستهدفة ضد شركات صينية معينة ذات وجود كبير في الخارج، مثل هواوي. على صعيد القضايا الأمنية، اتخذت الإدارة خطوات جديدة للحفاظ على الهيمنة الأمريكية فيما يُسمى الآن "منطقة المحيطين الهندي والهادئ"، وهي مصطلح جغرافي لم يكن يُستخدم بشكل متكرر من قبل. قدمت إدارة ترامب ضمانات أمنية خاصة لتايوان، وأضعفت السياسة التقليدية المتمثلة في "صين واحدة"، واستثمرت موارد جديدة في مجموعة الدول الرباعية (أستراليا والهند واليابان والولايات المتحدة) في محاولة لموازنة نفوذ الصين، وزادت الأنشطة العسكرية الأمريكية في غرب المحيط الهادئ للتحدي ضد المطالبات الإقليمية للصين.

فيما يتعلق بالعلاقة السياسية بين الولايات المتحدة والصين، لم يكن ترامب يحمل آراء أيديولوجية صارمة حول النظام الصيني وقيادته، لكنه سمح لمسؤولي إدارته والكونغرس الأمريكي بانتقاد الحزب الحاكم في الصين وحكومته الداخلية، وخاصة سياساته تجاه شينجيانغ وهونغ كونغ. ومع تبني إدارته لرواية "تهديد الصين" بشكل أوسع، أضرت هذه السياسات بشكل كبير بالتبادلات الأكاديمية والعلمية والاجتماعية التي كانت قائمة بين البلدين لعقود. كما بدأت واشنطن في شيطنة بكين على الصعيد الدبلوماسي المتعدد الأطراف، وعملت على تقليص نفوذها الدولي، محاولةً كبح دور الصين المتزايد في مبادرة الحزام والطريق وفي تزايد مشاركتها في منظمات الأمم المتحدة.

ثم في عام 2020 وفي خضم سنة انتخابات معقدة في الولايات المتحدة، تسارعت وتيرة تدهور العلاقات بين واشنطن وبكين بسبب انتشار جائحة COVID-19 وقد ألقت إدارة ترامب باللوم على الحكومة الصينية في الأزمة

الصحية العامة، وأوقفت معظم الحوارات الثنائية، وتبنت موقفًا عدائيًا تجاه الصين نفسها. في تموز 2020، أصدرت الحكومة الأمريكية أمرًا بإغلاق القنصلية العامة للصين في هيوستن، متهمة إياها بأنها "محور للتجسس وسرقة الملكية الفكرية". ومع ذلك، حافظت إدارة ترامب على درجة من المرونة تجاه الصين. على الرغم من الرسوم الجمركية العقابية وغيرها من التدابير، كانت الإدارة مفتوحة لمحادثات تجارية وأظهرت بعض الاستعداد للتسوية في القضايا الشائكة مثل المنافسة التكنولوجية وتايوان. وعلاوة على ذلك، فإن "أمريكا أولاً" تعني أيضًا أن واشنطن كانت تملك مصداقية وقدرة أقل على التنسيق مع الدول الأخرى بشأن سياساتها تجاه الصين، مما أدى إلى عدم قدرة إدارة ترامب على بناء وقيادة جبهة متعددة الأطراف قوية لمواجهة الصين.

وهذا أتاح تصورًا شائعًا بين بعض المعلقين الصينيين بأن ترامب كان مهتمًا بشكل أساسي بالمكاسب التجارية وإبرام صفقة مع الصين. في تشرين الثاني 2017، قام ترامب بزيارة بكين، وهي خطوة لم يتخذها بايدن خلال إدارته، وفي كانون الثاني 2020، وقع اتفاقية تجارة المرحلة الأولى مع الصين لبدء حل التوترات التجارية. بحلول نهاية رئاسة ترامب، اعتبر العديد في الولايات المتحدة أن حربه التجارية مع الصين كانت فاشلة.

على الرغم من الاختلافات الظاهرة مع إدارة ترامب، أظهرت إدارة بايدن استمرارية ملحوظة مع سابقتها فيما يتعلق بالصين. بشكل أساسي، عزز بايدن الاتجاه العدائي العام لسياسات حقبة ترامب من خلال نهج أكثر تنظيمًا ومتعدد الأطراف، والذي أطلقت عليه إدارته اسم "استثمر، وتعاون، وتنافس". في خطابه الأول للسياسة الخارجية، في شباط 2021، وصف بايدن الصين بأنها "أكثر المنافسين خطورة" للولايات المتحدة، وتعهد بـ "مواجهة مباشرة" التحديات التي تمثلها على "الازدهار والأمن والقيم الديمقراطية" الأمريكية.لذا، عمل بايدن بشكل وثيق مع الكونغرس لتنفيذ استثمارات بنية تحتية واسعة النطاق وسياسات صناعية تهدف إلى جعل الولايات المتحدة أكثر تنافسية وأقل اعتمادًا على الصين. من أجل تحسين المنافسة في التكنولوجيا المتقدمة، سعت إدارة بايدن أيضًا إلى فرض ضوابط تصدير أكثر صرامة، ورسوم جديدة على المنتجات التكنولوجية الخضراء الصينية، وجهود دولية منسقة أكبر مثل تحالف Chip 4، وهو شراكة بين اليابان وكوريا وتايوان والولايات المتحدة.

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كثفت إدارة بايدن وجودها العسكري في مضيق تايوان والبحر الجنوبي للصين، وأضافت بعدًا اقتصاديًا إقليميًا إلى تحالفات الأمن الآسيوية للولايات المتحدة. كما نجح بايدن في حشد زعماء مجموعة السبع لدفع مبادرة "إعادة بناء عالم أفضل" وشراكة "البنية التحتية والاستثمار العالمي"، وكلاهما يهدف إلى توفير إجابة غربية لمبادرة الحزام والطريق الصينية. وبسبب العلاقات المتزايدة بين الصين وروسيا في ظل الحرب في أوكرانيا، فرضت إدارة بايدن عقوبات على الشركات الصينية التي تتعامل مع روسيا. كما أعطت واشنطن المنافسة مع الصين بعدًا أيديولوجيًا جديدًا، مما تسميه الإدارة "الديمقراطية ضد الاستبداد"، في محاولة لبناء تحالف كبير ضد بكين.

على الرغم من المنافسة الشديدة مع الصين، حافظت إدارة بايدن على قنوات اتصال منتظمة على المستوى العالي واستمرت في استكشاف مجالات التعاون. على الرغم من تأكيدها على ما تراه تأثيرًا سياسيًا من الصين، اتخذت إدارة بايدن خطوات لتقليل الطابع السياسي واستعادة التبادلات الأكاديمية والاجتماعية الثنائية، مثل إنهاء "مبادرة الصين" التي أطلقتها إدارة ترامب، وهي حملة مثيرة للجدل ضد الباحثين في الولايات المتحدة الذين كانت لديهم اتصالات مع كيانات صينية. كما التقى بايدن مباشرة مع الرئيس الصيني شي جين بينغ في بالي، إندونيسيا، في تشرين الثاني 2022، وفي سان فرانسيسكو في تشرين الثاني 2023، حيث تعهد الزعيمان بالحفاظ على علاقة ثنائية مستقرة وصحية.

ساحة كبيرة أم تحالفات واسعة

لا يملك الاستراتيجيون الصينيون الكثير من الأوهام حول إمكانية تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين في العقد المقبل. وبالنظر إلى استطلاعات الرأي العامة والإجماع الثنائي حول الصين في واشنطن، يُفترض أن من سيُنتخب في تشرين الثاني 2024 سيستمر في إعطاء الأولوية للمنافسة الاستراتيجية والاحتواء في النهج الذي تتبعه واشنطن مع بكين، مما يعني أن التعاون والتبادلات ستأخذ مكانة ثانوية.

من شبه المؤكد أن إدارة ترامب الجديدة ستتبع سياسة تجارية أكثر عدوانية تجاه الصين. فقد اقترح ترامب بالفعل فرض رسوم بنسبة 60% على جميع السلع المصنعة في الصين، بالإضافة إلى إلغاء وضع العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة مع الصين، الذي منحها شروط تجارة مميزة منذ عام 2000. كما دعا إلى مبدأ "فناء كبير، سور عالٍ"، وهو توسيع صريح لمفهوم إدارة بايدن "فناء صغير، سور عالٍ"، والذي يركز على حماية التقنيات الحيوية والناشئة.ومع ذلك، نظرًا لتوجه ترامب نحو إبرام الصفقات، قد يسعى إلى اتفاقيات ثنائية مع بكين بشأن السلع الاستهلاكية والطاقة والتكنولوجيا. قد يحاول استخدام قضية تايوان كوسيلة للمساومة لكسب النفوذ في مجالات أخرى، لكن من غير المرجح أن توافق الصين على مثل هذه الصفقات.من جانبها، إذا استمرت إدارة هاريس على النهج الذي اتبعته إدارة بايدن، فمن المتوقع أن تُعزز المنافسة الاستراتيجية مع بكين وتُوحد جهود بايدن لبناء تحالف من الدول الغربية والآسيوية لموازنة الصين. ستبقى هذه الاستراتيجيات أكثر تنظيمًا وتوقعًا مقارنة بسياسات ترامب غير المستقرة. بوجه عام، من منظور الصين، من المحتمل أن تكون سياسات إدارة ترامب الجديدة وهاريس متسقة استراتيجيًا. كلا الإدارتين ستشكلان تحديات للصين، ولا يبدو أن أيًا منهما يرغب في وقوع صراع عسكري كبير أو قطع جميع الروابط الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، ليس لدى بكين تفضيل واضح.

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024، أدلى المسؤولون في بكين بتصريحات حذرة، مع وصف الانتخابات بأنها "شأن داخلي أمريكي". في مؤتمر صحفي أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية أن الصين "لم تتدخل أبداً ولن تتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية". ومع ذلك، أضاف أن الصين ترفض بشدة أي محاولة لاستغلال القضية الصينية لأغراض انتخابية، وأن الحزبين السياسيين الأمريكيين يجب أن يتجنبوا

نشر معلومات مضللة لتشويه سمعة الصين. قد تشعر بكين بالحاجة للرد، على الأقل من الناحية البلاغية، إذا تعرضت لهجوم خلال الحملات الانتخابية.

الحذر... وليس الكارثة

تشكل الحالة الداخلية للصين، كما هو الحال في واشنطن، مصدر قلق رئيسي في عام 2024. وبخلاف الاستقطاب السياسي والموسم الانتخابي المتقلب في الولايات المتحدة، تتمتع الصين باستقرار سياسي وتماسك اجتماعي تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني. في منتصف تموز، اختتمت اللجنة المركزية الـ20 للحزب الشيوعي جلستها العامة الثالثة بتقييم إيجابي لتعافي الاقتصاد الصيني، رغم الأرقام الاقتصادية المتواضعة في النصف الأول من عام 2024، حيث قدمت اقتراحًا لتعميق الإصلاحات لتعزيز تحديث الصين. تسعى بكين لتحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والأمن القومي، حيث تظل الأولوية القصوى هي بناء المؤسسات وتعزيز قيادة الحزب وتنفيذ الانضباط الحزبي.

من جهة، تدرك بكين أن الحفاظ على النمو الاقتصادي ضروري للاستقرار الداخلي، وتقوم باتخاذ تدابير تدريجية لتعزيز التجارة الخارجية والاستثمار والتعاون التكنولوجي، دون النظر إلى أي فائدة من استعداء الولايات المتحدة والغرب. ومن جهة أخرى، تبذل الحكومة الصينية جهودًا كبيرة للحماية مما تراه محاولات غربية، وخاصة من الولايات المتحدة، لتقويض سلطتها وشرعيتها، ولن تضحي بالمبادئ السياسية والأمن القومي مقابل المكاسب الاقتصادية.

بينما تسعى الصين لتحقيق الاستقرار مع واشنطن، تستعد أيضًا لزيادة الاضطراب في العلاقات الثنائية. في آذار 2023، أشار شي جين بينغ إلى أن "الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، قد نفذت احتواءً شاملاً وضغوطًا غير مسبوقة على تطوير البلاد." بعد شهرين، خلال الاجتماع الأول للجنة الأمن القومي المركزية، دعا شي الحزب إلى "الاستعداد للأسوأ والسيناريوهات القصوى". في الشؤون الخارجية، لا تزال بكين تصف العالم بأنه يتكون من دول نامية ومتقدمة، بدلاً من تقسيمه إلى كتل غربية ومعادية للغرب.

تقاوم الصين التدخل الأمريكي فيما تعتبره شؤونها الداخلية، لا سيما في قضايا مثل هونغ كونغ وتايوان والتبت وشيانغ وحقوق الإنسان. تعتبر قضية تايوان ذات أهمية جوهرية، وتؤكد الصين أنها مارست ضبط النفس تجاه تايوان، وأنها بعيدة عن استنفاد خياراتها السياسية لمنع الجزيرة من تحقيق استقلال قانوني. تحت هذه الظروف، ستحافظ القيادة الصينية على مبدأها المعلن في التوحيد السلمي مع تايوان ونظام "دولة واحدة نظامان" ما لم يتم تحفيزها بشكل كبير. في ظل التشابهات الواسعة بين نهجي ترامب وبايدن تجاه الصين، تستعد بكين لنتائج الانتخابات الأمريكية بحذر شديد. في نيسان، أكد شي لوزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن أن "الصين ترحب بأمريكا واثقة ومنفتحة، وتأمل أن تنظر الولايات المتحدة إلى تطوير الصين بشكل إيجابي." للأسف، من غير المحتمل أن تتبنى الإدارة الأمريكية المقبلة رؤية إيجابية تجاه تطور الصين. مع استمرار الصين

في إعطاء الأولوية للتنمية الداخلية والأمن، من المحتمل أن تسعى للدفاع عن نماذجها الاقتصادية والحكومية مع الحفاظ على مساحة للتجارة والاستثمار العالميين.

يبدو أن العلاقات الأمريكية الصينية لن تعود إلى المستوى العميق الذي شهدته في أوائل القرن الحادي والعشرين لفترة طويلة. ومع ذلك إذا كانت المصالحة غير ممكنة، يمكن للصين والولايات المتحدة الحفاظ على الاستقرار وتجنب الكارثة، بغض النظر عمن يتولى منصب الرئيس.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة